هذا الحكم اعني منع الصرف الى كون الاسم فرعا من جهتين فلم يقتنع بكونه فرعا
من جهة واحدة لان المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية
ليست من خصايص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها فيه الى تكلف كما مضى
وكذا اثبات الفرعية في الاسما بسبب هذه العلل غير ظاهر كما يجي فلم يكف واحدة
منها الا اذا قامت مقام الشيين انتهى ثم قال واذا اتفق مشابهة الاسم للحرف
يبنى لتطفله على الحرف فيما يخصه وهنا تكفي ادنى مشابهة لاجل بنا الاسم
بخلاف مشابهته للافعال وذلك لتمكن الحرف ورسوخه في البنا دون الفعل
انتهى وفي امالي ابن الحاجب انما كفى في بنا الاسم شبهه للحرف من وجه واحد
بخلاف منع الصرف فلا بد فيه من شبهه بالفعل من وجهين لان الشبه
الواحد بالحرف يبعده عن الاسمية ويقربه مما ليس بينه وبينه مناسبة الا في
الجنس الاعم وهو كونه كلمة وشبه الاسم بالفعل وان كان نوعا اخر الا انه ليس
في البعد عن الاسم كالحرف واما الثاني فلان وجه الشبه بينهما ما يخص
الحرف ولا يتحقق في الاسم الا بطريق التطفل كما افاده كلام الرضي المذكور
ولذلك اثرت مشابهة الاسم للحرف دون العكس وايضا فالحرف مستغن
عن الاعراب بعدم توارد المعاني التركيبية عليه كما تقدم وظاهر كلام
المصنف كجماعة انه لا فرق في الموضوع على حرفين بين ان يكون الثاني منهما
حرف لين كنا من جيتنا وان لا يكون وقال الشاطبي نا في قوله جيتنا موضوع
على حرفين ثانيهما حرف لين وضعا ولينا كما ولا فان شيا من الاسما على هذا
الوضع غير موجود نص عليه سيبويه والنحويون بخلاف ما هو على حرفين
وليس ثانيهما حرف لين فليس ذلك من وضع الحرف المختص به ثم قال
وبهذا بعينه اعترض ابن جني على من اعتل لبنا كم ومن بانهما موضوعان
على حرفين فانه شبههما هل وبل ثم قال فعلى الجملة وضع الحرف المختص به انما
هو اذا كان ثاني الحرفين حرف لين على حد ما شرحه الناظم كما اشار اليه هو
التحقيق ومن اطلق القول في الوضع على حرفين وانه به شبه الحرف
فليس اطلاقه بسديد انتهى **قوله** لا وكما قمت الى اخره ظاهر عبارة المص

ان

ان الضماير بنيت لمشابهتها الحرف في الوضع وهو لا يتمشى في كلها لان نحن من ٨
جملتها وليس بناوه لانه مشبه للحرف وضعا بل لمشابهته الحرف شبها
معنويا اي بما تضمن معنى من معاني الحروف لان هذا شامل لكل ضمير متضمن
اما للتكلم او للخطاب او للغيبة والجواب انهم اختلفوا في علة البنا فقيل شبهه
الحرف وضعا كما في التا ثم حمل فيها ليس كذلك طردا للباب على سنن واحد
وقيل شبهه من جهة الافتقار للمفسر اعني الحضور للمتكلم والمخاطب وتقدم
الذكر للغايب وقيل بنيت المضمرات استغنا عن اعرابها باختلاف صيغها
لاختلاف المعاني اي لوضعهم للمرفوع لفظا وللمنصوب لفظا وللمجرور لفظا
ثم ان كان المراد بالمعاني الفاعلية والمفعولية والاضافة ورد يا المتكلم ونا ونحو
ذلك والظاهر ان المراد بالمعاني المتكلم والمخاطب والغايب والمراد من اختلاف
صيغه ان المتكلم له في الرفع تا مضمومة وفي النصب والجر يا نحو ربي اكرمني
وللمخاطب فيه تا مفتوحة وفي غيره كاف مفتوحة في التذكير ومكسورة في التانيث
فاغنى ذلك عن اعراب الضمير لان المقصود من الاعراب الامتياز وهو حاصل
وفي قوله استغنا عن اعرابه بحث اذ مقتضى كون البنا للاستغنا ان لا يكون لها محل
من الاعراب فانه اذا كان مستغنى عنه فلا معنى لاثباته في المحل ولا فايدة لذلك
فليتامل وفي التسهيل ويبنى المضمر لشبهه بالحرف وضعا وافتقارا وجمودا
او للاستغنا باختلاف صيغه لاختلاف المعاني فاعتبر في البنا احد هذه
الامور الاربعة خلاف ما يوهمه كلام وله من ان المعتبر الاخير منها ولا
مانع من ان يقال ان الضمير بني لهذه العلل كلها ثم رايته ما نصه وقد
يجتمع في مبني شبهان فاكثر ومن ذلك المضمرات فان فيها الشبه المعنوي
اذ التكلم والخطاب والغيبة من معاني الحروف والافتقاري لان كل ضمير
يفتقر الى ما يفسره والوضعي اذ غالب الضماير على حرف او حرفين وحمل الباقي
عليه ليجري الباب على سنن واحد زاد ابن مالك في التسهيل والجمودي فانه
عديم التصرف في لفظه بوجه حتى بالتصغير والوصف وزاد ايضا
والاستغنا باختلاف صيغه لاختلاف المعاني وذلك مغن عن الاعراب

Copyright © King Saud University